

Distr.: General
29 July 2008
Arabic
Original: Spanish



رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبنا لى لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير المتعلق بأعمال مجلس الأمن أثناء فترة رئاسة بنما له في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨ (انظر المرفق). وقد أعدت هذه الوثيقة تحت مسؤوليتي ومن خلال مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ريكاردو ألبرتو أرياس
السفير والممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبنا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية]

تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء فترة رئاسة بنما للمجلس (شباط/فبراير ٢٠٠٨)

مقدمة

عقد مجلس الأمن، أثناء فترة رئاسة بنما له في شباط/فبراير ٢٠٠٨، سبع عشرة جلسة، منها جلسة مناقشة مفتوحة وجلسة مناقشة مغلقة وأربع جلسات مناقشة وثلاث جلسات إحاطة. وإضافة إلى ذلك، أجرى المجلس مشاورات بكامل هيئته في ١٥ مناسبة، وعقد مناقشة غير رسمية تحاورية واحدة. واتخذ المجلس أربعة قرارات واعتمد خمسة بيانات رئاسية ووافق على خمسة بيانات للصحافة.

وتولي نائب رئيس جمهورية بنما ووزير خارجيتها، صمويل لويس - نافارو، رئاسة جلسة المناقشة المواضيعية المفتوحة التي عُقدت في ١٢ شباط/فبراير بشأن الأطفال والتزاع المسلح.

أفريقيا

تشاد/جمهورية أفريقيا الوسطى

اجتمع مجلس الأمن يوم الأحد، ٣ شباط/فبراير، لعقد مشاورات طارئة للمجلس بكامل هيئته بهدف مناقشة الحالة الأمنية والسياسية في تشاد عقب القتال العنيف الذي اندلع في عاصمة ذلك البلد بين قوات متمردة والقوات المسلحة التشادية.

وفي ٤ شباط/فبراير وإثر مشاورات إضافية أجراها المجلس بكامل هيئته، أقر المجلس في جلسته ٥٨٣٠ البيان الرئاسي S/PRST/2008/3 الذي أدان فيه الهجمات ودعا الأطراف إلى إنهاء أعمال العنف. وأعرب المجلس عن تأييده لجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تسوية الأزمة، بما في ذلك إيكال مهمة الوساطة لإيجاد تسوية سلمية بين الأطراف إلى الرئيس القذافي، رئيس الجماهيرية العربية الليبية، والرئيس نغيسو، رئيس الكونغو.

وفي ٥ شباط/فبراير، أثناء مشاورات للمجلس بكامل هيئته، قدم الأمين العام إلى المجلس إحاطة عن رحلته إلى أفريقيا، بما في ذلك مشاركته في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي.

وقد أعرب الأمين العام في تلك الإحاطة عن انزعاجه من الحالة الأمنية في تشاد وأثرها السلبي على الحالة الإنسانية. وأعرب أيضا عن تأييده لجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى إيجاد حل للأزمة، ولا سيما جهود رئيسي الجماهيرية العربية الليبية والكونغو.

وفي ١٣ شباط/فبراير، أثناء مشاورات للمجلس بكامل هيئته، قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدموند موليه، في إطار بند 'مسائل أخرى'، إحاطة إلى المجلس عن آخر التطورات فيما يتعلق بالحالة الأمنية والسياسية في تشاد. وقد سلط السيد موليه الضوء على عودة الاستقرار النسبي إلى العاصمة نجامينا، وتدهور الحالة الإنسانية في شرقي تشاد، وتصاعد حدة التوتر بين السودان وتشاد فضلا عن استئناف نشر العملية العسكرية الأوروبية (قوة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى) المكلفة بحماية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

وفي ٢٦ شباط/فبراير، اجتمع المجلس بوزير خارجية تشاد، أحمد علام - مي، لإجراء مناقشة تحاورية غير رسمية عن الحالة السياسية والأمنية في تشاد. وأعلم وزير الخارجية المجلس بأن الحالة الأمنية، وإن اتسمت بالهدوء النسبي في نجامينا، لا تزال تنذر بالانفجار في شرقي تشاد فضلا عن أن تزايد العنف في دارفور يؤدي بدوره إلى ارتفاع عدد اللاجئين الفارين عبر الحدود. وأفاد الوزير علام - مي عن مكان وجود بعض زعماء المعارضة الذين زعم أنهم اختفوا في أعقاب حصار المتمردين لنجامينا. وقال الوزير إن الحكومة شكلت لجنة للتحقيق في جميع حالات الاختفاء الناتجة عن القتال التي شهدته العاصمة، والمجتمع الدولي مدعو إلى المشاركة في تلك اللجنة. وأخيرا، أعرب وزير الخارجية عن استعداد تشاد للتعاون بشكل بناء مع المتمردين التشاديين والحكومة السودانية على حد سواء بهدف تسوية الخلافات القائمة بينهم.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

وفي ١٣ شباط/فبراير، أثناء مشاورات لمجلس الأمن بكامل هيئته، قدم السفير مارتي ناتاليغاوا (إندونيسيا)، رئيس لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، إحاطة إلى أعضاء المجلس عن أنشطة اللجنة ولا سيما الإجراءات التي تعتمزم اللجنة اتخاذها فيما يتصل بالتوصيات الصادرة عن فريق الخبراء في تقريره النهائي (انظر S/2008/43).

وفي ١٥ شباط/فبراير، اتخذ المجلس في جلسته ٥٨٣٦ القرار ١٧٩٩ (٢٠٠٨) الذي يعد تمديدا إجرائيا لنظام الجزاءات وولاية فريق الخبراء حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨. ويعتزم

المجلس مواصلة استعراض التدابير بهدف تعديلها حسب الاقتضاء على ضوء توطيد الحالة الأمنية في البلد.

إثيوبيا/إريتريا

في ٤ شباط/فبراير، أثناء مشاورات لمجلس الأمن بكامل هيئته، بحث المجلس واعتمد في إطار بند 'مسائل أخرى' بياناً صحفياً (SC/9240) طالب فيه إريتريا بمعاودة إمداد بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بالوقود وتيسير زيارة بعثة الأمم المتحدة للتقييم الفني لأسيرة. وحذر المجلس أيضاً من أن عدم الامتثال لمطالبه قد يفضي إلى سحب البعثة من إريتريا.

وفي ١٥ شباط/فبراير، اجتمع المجلس بكامل هيئته بصفة طارئة في مشاورات للاستماع إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - ماري غيهينو، عن الصعوبات التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا فيما يتصل بالنقل المؤقت من إريتريا إلى إثيوبيا، بما في ذلك القيود التي تفرضها إريتريا على تزويد البعثة بالوقود والغذاء وإعاقبة حرية حركتها عبر الحدود إلى إثيوبيا. وقامت الأمانة العامة بتعديل خطة النقل حيث قامت بتجميع أفراد البعثة في أسيرة.

وفي أعقاب هذه الإحاطة مباشرة، اعتمد المجلس في جلسته ٥٨٣٨ البيان الرئاسي S/PRST/2008/7، وفيه أعرب عن قلقه إزاء القيود التي تفرضها إريتريا على البعثة وأدان عدم تعاونها وطالبها باستئناف التعاون مع البعثة. وأعرب المجلس كذلك عن تصميمه على النظر في اتخاذ الخطوات الأخرى المناسبة لحماية البعثة وأفرادها.

وفي ٢١ شباط/فبراير، اجتمع المجلس بكامل هيئته بصفة طارئة مرة أخرى في مشاورات للاستماع إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدموند موليه، عن آخر التطورات المتعلقة بتجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة ونقلهم، وخاصة استئناف تزويد البعثة بالغذاء والمستويات الحرجة للمخزونات من الوقود والعقبات التي تضعها إريتريا في طريق عملية النقل المؤقت للبعثة. ونتيجة لاستمرار الصعوبات التي تواجهها البعثة، سيصدر الأمين العام تقريراً خاصاً يحتوي على توصيات وخيارات بخصوص مستقبل البعثة.

كينيا

في ٥ شباط/فبراير، أثناء مشاورات لمجلس الأمن بكامل هيئته، قدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس عن زيارته الأخيرة إلى المنطقة. وكان الأمين العام قد كرر في تلك الزيارة دعوته لكلا الطرفين إلى إنهاء العنف والجلوس معاً حول طاولة التفاوض. كذلك أوضح للرئيس كيباكي أن مسؤولية حماية السكان من الهجمات غير المبررة والتحقيق في الأحداث

التي أدت إلى وقوع الاضطرابات هي مسؤولية تقع على عاتقه. وشدد الأمين العام على أن اجتماعاته لم تكن جهودا للوساطة بل هي وسيلة لإظهار الدعم للمبادرات الأخرى الجاري اتخاذها. وتبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن تلك المسائل وأعربوا عن انزعاجهم من العنف العرقي ورحبوا بالجهود الرامية إلى إحلال السلام في البلد.

وفي ٦ شباط/فبراير أقر المجلس في الجلسة ٥٨٣١، إثر اجتماعه بكامل هيئته بصفة طارئة، البيان الرئاسي S/PRST/2008/4، وفيه أعرب عن ترحيبه بالتقدم المحرز في المفاوضات الرامية إلى نزع فتيل الأزمة والتي يشرف عليها الأمين العام السابق كوفي عنان وشدد على دعمه الكامل لفريق الشخصيات الأفريقية البارزة الذي يرأسه. وأعرب المجلس عن بالغ قلقه لأن المدنيين لا يزالون يُقتلون ويتعرضون للعنف الجنسي والقائم على أساس نوع الجنس ويُشردون من منازلهم، ودعا إلى تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. وأعرب أيضا عن قلقه الشديد إزاء استمرار الحالة الإنسانية القاسية في البلد. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن السبل التي يمكن للأمم المتحدة من خلالها تقديم المزيد من الدعم لجهود الوساطة في كينيا، وعن أثر الأزمة على المنطقة دون الإقليمية الأوسع وعمليات الأمم المتحدة فيها.

وفي ٢٥ شباط/فبراير، قدم جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، في الجلسة ٥٨٤٥ إحاطة إلى المجلس عن زيارته لكينيا وتفصيل الجهود الإنسانية التي تبذلها أوساط الإغاثة. وشدد السيد هولمز في تقريره على أن استمرار الاستقطاب السياسي سيكون شديد الوطأة على جهود الإغاثة الإنسانية الجارية في البلد. وكانت وجهة نظره أن الأمم المتحدة يجب أن تبحث سبلا إضافية للتعاون مع الجهود الإنمائية من أجل سد الفجوات الاجتماعية التي ظهرت على الساحة أثناء أعمال العنف التي تلت الانتخابات. وبعد ذلك مباشرة، تبادل أعضاء مجلس الأمن، في مشاورات للمجلس بكامل هيئته، وجهات النظر بشأن الحالة وبشأن سبل تحسين مساعدة الأمم المتحدة على تنسيق الأنشطة في الميدان.

وفي ٢٩ شباط/فبراير، اعتمد أعضاء المجلس بيانا صحفيا (SC/9265) رحب فيه المجلس بالاتفاق المتعلق بمبادئ الشراكة للحكومة الائتلافية المعلن في ٢٨ شباط/فبراير والمبرم بين موييه كيباكي ورائيلا أودينغا من أجل تسوية الأزمة التي اندلعت في كينيا بعد الانتخابات موضع النزاع التي جرت في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأثنى أعضاء المجلس على الطرفين لتوصلهما لهذا الاتفاق وعلى الجهود التي بذلها فريق الشخصيات الأفريقية البارزة برئاسة الأمين العام السابق كوفي عنان لمساعدتهما. وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للعمل الذي قام به الاتحاد الأفريقي، وجون كوفور رئيس غانا، وجاكايا

كيكويي رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، والأمين العام بان كي-مون. وأعربوا أيضا عن تأييدهم الكامل للجهود التي يبذلها موييه كيباكي ورائيلا أودينغا من أجل تشكيل حكومة جديدة، ودعوا إلى تنفيذ الاتفاق تنفيذا تاما دون تأخير. وأشار أعضاء المجلس إلى البيان الصادر عنهم في ٦ شباط/فبراير وأعربوا عن تأييدهم للجهود الرامية إلى التصدي لانتشار العنف. وإذ ذكر أعضاء المجلس بالحاجة إلى تفادي الإفلات من العقاب، فقد أكدوا من جديد ضرورة تقديم المسؤولين عن العنف إلى العدالة. وحث أعضاء المجلس القادة الكينيين على تعزيز المصالحة وضمان حقوق الإنسان ومعالجة القضايا الأطول أجلا التي أبرزتها الأزمة.

الصومال

في ١٥ شباط/فبراير، قدمت السيدة ليلي راتسيفاندريهامانانا، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، إحاطة إلى مجلس الأمن في جلسته ٥٨٣٧ عن الحالة في الصومال وعن وضع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأبرزت السيدة راتسيفاندريهامانانا المعوقات المتصلة بالتمويل التي تواجهها البعثة والعقبات المتعددة التي تعرقل نشر القوة بكامل قوامها. وإضافة إلى هذا، أدلى إلمي أحمد دويل، الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة، ببيان جدد فيه نداء حكومة بلده إلى الأمم المتحدة لتطوير خطط الطوارئ القائمة لمواجهة احتمال نشر عملية لحفظ السلام من أجل مواصلة توطيد السلام في الصومال ودعم بعثة الاتحاد الأفريقي فيه، وذلك وفقا لما ورد في وثائق سابقة صادرة عن مجلس الأمن.

وفي مشاورات للمجلس بكامل هيئته تلت تلك الجلسة مباشرة، قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدموند موليه، نبذة مسبقة عن التقرير المقبل للأمين العام بشأن الحالة في الصومال. وتناول الأمين العام المساعد في تلك النبذة طائفة عريضة من المسائل في الصومال، لا سيما ما يتصل منها بالحالة السياسية والأمنية في البلد. وأبرز العمل الذي تقوم به حاليا بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتأمين المناطق الواقعة في نطاق عملياتها، وأحاط علما بالهجوم الذي تعرض له مجمع الأمم المتحدة في مقديشو. وأعرب كذلك عن الانزعاج من جراء تردي الأوضاع بين "بونتلاندا" و "صوماليالاند".

وفي ٢٠ شباط/فبراير، اتخذ المجلس بالإجماع في جلسته ٥٨٤٢ القرار ١٨٠١ (٢٠٠٨) وبموجبه جدد إذنه لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لفترة ستة أشهر أخرى.

السودان (دارفور)

في ٥ شباط/فبراير، أثناء مشاورات لمجلس الأمن بكامل هيئته، قدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس عن رحلته إلى أفريقيا، بما في ذلك مشاركته في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. وأشار الأمين العام في تلك الإحاطة إلى اجتماعه بالرئيس السوداني البشير على هامش مؤتمر القمة. وذكر الأمين العام أن الاجتماع كان إيجابيا إلى حد كبير وأن هناك إمكانية لتوقيع اتفاق بشأن مركز القوات في المستقبل القريب. بيد أن الأمين العام ذكر المجلس بأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لا يزال ينقصها قدر من القدرات الحاسمة الأهمية، بما في ذلك الطائرات المروحية المستخدمة للأغراض التكتيكية والعسكرية. وشدد الأمين العام إضافة إلى ذلك على أن أي عملية لحفظ السلام إنما تتحقق لها الفعالية إذا كانت هناك عملية سلام ذات مصداقية.

وفي ٨ شباط/فبراير، أجرى المجلس في جلسته ٥٨٣٢ مناقشة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تقرير الأمين العام عن السودان". وفي تلك الجلسة، قدم يان إلياسون، المبعوث الخاص للأمين العام إلى دارفور، إحاطة إلى المجلس عن آخر التطورات المتعلقة بعملية السلام في دارفور. وأبرز السيد إلياسون الحاجة إلى التفاهل وض من أجل وقف إطلاق النار لتحسين الحالة الأمنية وهيئة الظروف المواتية لإقامة حوار، وذكر في الوقت نفسه أن الجماعات المتمردة تحالفت في ٥ جماعات رئيسية لا يشارك منها مشاركة نشطة في عملية التشاور إلا جماعتان. بيد أن فريق دعم الوساطة المشترك سيستمر في التشاور مع الأطراف بهدف إجراء مفاوضات رسمية. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - ماري غيهينو، عن حالة نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وشدد السيد غيهينو على أن القدرات الحالية للبعثة غير كافية لتلبية ما يتوقعه السكان المدنيون في دارفور. وإضافة إلى ذلك، فإنه بالرغم من التقدم الملحوظ المحرز على صعيد المفاوضات بشأن اتفاق مركز القوات، لا يزال هناك العديد من المسائل التي يتعين تسويتها، من قبيل تأشيرات الدخول وضمان حرية الحركة الكاملة للعملية المختلطة.

السودان (بعثة الأمم المتحدة في السودان)

في ١٩ شباط/فبراير، قدم الممثل الخاص للأمين العام للسودان، أشرف قاضي، (من باكستان) إحاطة إلى المجلس في جلسته ٥٨٤٠ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل بين شمال السودان وجنوبه، وأكد السيد قاضي أنه في حين تحقق بعض التقدم وتمكنت الأطراف من تجاوز المأزق الذي كانت فيه عن طريق الحوار، لا تزال وتيرة التقدم

نحو تحقيق العديد من معايير التنفيذ الرئيسية بطيئة. وشدد السيد قاضي على أن انعدام الثقة والاطمئنان بين الأطراف يمكن أن يؤدي إلى تقويض اتفاق السلام الشامل. وبعد الإحاطة مباشرة، انسحب أعضاء المجلس لعقد مشاورات للمجلس بكامل هيئته من أجل مواصلة المناقشات بشأن هذه المسألة.

الصحراء الغربية

في ٤ شباط/فبراير، قدم المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، بيتر فان والسوم، إحاطة إلى المجلس، خلال مشاورات للمجلس بكامل هيئته، عن تقرير الأمين العام بشأن حالة المفاوضات المتعلقة بالصحراء الغربية والتقدم المحرز فيها (S/2008.45). وأبرز السيد فان والسوم التقدم المتواضع المحرز في تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و ١٧٨٣ (٢٠٠٧) بعد الجولة الثالثة من اجتماعات الطرفين في ضيعة غرينتري. ماهاست في نيويورك، من ٧ إلى ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ورحب أعضاء المجلس في تعليقاتهم، وفي بيان صحفي (SC/9241) اعتمد خلال هذه المشاورات التي عقدها المجلس بكامل هيئته، باتفاق الطرفين ودول المنطقة على الاجتماع في الفترة من ١١ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ في ماهاست، بنيويورك، وفقا للقرار ١٧٨٣ (٢٠٠٧)؛ وأيدوا عزم المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية السفر إلى المنطقة من أجل إجراء مفاوضات متعمقة استعدادا للجولة المقبلة من المحادثات؛ ورحبوا بتأكيد الأطراف من جديد التزامها بإبداء الإرادة السياسية والتفاوض بحسن نية، وبتوافقها على الحاجة إلى الانتقال بالعملية إلى طور إجراء مفاوضات جوهرية أكثر تعمقا تحت رعاية الأمم المتحدة. وأكد أعضاء المجلس مجددا أيضا تأييدهم لجهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي من أجل تنفيذ القرارين ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و ١٧٨٣ (٢٠٠٧).

آسيا

عدم الانتشار

في ٢١ شباط/فبراير، وفي إطار بند "مسائل أخرى"، قدم الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى مجلس الأمن أثناء مشاورات للمجلس بكامل هيئته مشروع قرار بشأن عدم الانتشار. واقترح مشروع القرار تمديد التدابير القائمة من أجل تشجيع جمهورية إيران الإسلامية على الامتثال لقرارات مجلس الأمن السابقة بشأن برنامجها النووي، واقترح تدابير جديدة لنفس الغرض.

وفي ٢٥ شباط/فبراير، أثناء مشاورات لمجلس الأمن بكامل هيئته في إطار بند "مسائل أخرى"، ومرة أخرى في ٢٨ شباط/فبراير، أثناء مشاورات للمجلس بكامل هيئته، تبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن مشروع القرار المتعلق بعدم الانتشار. وأبدى الأعضاء تعليقات بشأنه وقدموا اقتراحات لتحسينه وناقشوا الجدول الزمني للتوصل إلى قرار. وأعربت الوفود عن أسفها لما أدى إليه انعدام الثقة بين الأطراف وعدم تعاون جمهورية إيران الإسلامية من النظر مجددا في فرض عقوبات، وأعربت عن أملها في أن تؤدي الجهود الدبلوماسية الجارية لنائج إيجابية عما قريب.

تيمور - ليشتي

في ١١ شباط/فبراير، عقد المجلس بصفة طارئة مشاورات بكامل هيئته ليستمع إلى إحاطة من مدير شعبة آسيا والشرق الأوسط في إدارة عمليات حفظ السلام، وولفغانغ فايسبرود - فير، الذي أبلغ عن محاولتي الاغتيال اللتين استهدفتا في وقت سابق من ذلك اليوم رئيس تيمور - ليشتي، خوسيه راموس - أورتا ورئيس وزراء تيمور - ليشتي، كاي رالا إكسفانا غوسماو.

وبعد هذه المشاورات مباشرة، اعتمد المجلس في جلسته ٥٨٣٣ البيان الرئاسي S/PRST/2008/5 وفيه أدان الهجومين اللذين يمثلان اعتداء على المؤسسات الشرعية لتيمور - ليشتي ودعا شعب تيمور - ليشتي وحكومتها إلى التزام الهدوء والحفاظ على الاستقرار في البلد.

وفي ٢١ شباط/فبراير استمع المجلس، في مناقشة عقدها في جلسته ٥٨٤٣، إلى إحاطة قدمها جون - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، بشأن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي (S/2008/26) والهجومين الأخيرين؛ حيث أفاد بأن الحالة الأمنية ظلت هادئة في مختلف أنحاء البلد، بما في ذلك أثناء مراسم دفن الهارب ألفريدو رينادو وأحد شركائه، اللذين قتلوا خلال الهجوم على مقر إقامة الرئيس. وشدد السيد غينو على لزوم أن تركز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي على استعراض القطاع الأمني وإصلاحه، وتعزيز سيادة القانون، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على إشاعة ثقافة الحكم الديمقراطي. وأشار إلى توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لفترة إضافية مدتها اثنا عشر شهرا بمستوياتها المأذون بها حاليا وبقوامها المأذون به حاليا. واستمع مجلس الأمن أيضا إلى الممثل الدائم لتيمور - ليشتي، نلسون سانتوس، الذي قال إن الحكومة قد أحرزت منذ توليها الحكم قبل ستة أشهر تقدما هاما في جدول أعمالها لإصلاح وتنمية البلد عن طريق إعادة بناء المؤسسات، وخاصة الشرطة

والجهاز القضائي. وتعترف تيمور - ليشتي بالمساهمة القيمة التي تقدمها الأمم المتحدة وبالحاجة إلى استمرار وجودها في البلد واستدامته.

وفي ٢٥ شباط/فبراير، اتخذ المجلس بالإجماع في جلسته ٥٨٤٤ القرار ١٨٠٢ (٢٠٠٨) وبموجبه مدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي حتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بالمستويات المأذون بها حالياً وحث جميع الأطراف في تيمور - ليشتي على مواصلة العمل معاً، وإقامة حوار سياسي وتوطيد دعائم السلام والديمقراطية وسيادة القانون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والمصالحة الوطنية في البلد.

أوروبا

كوسوفو (القرارات ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، ١٢٤٤ (١٩٩٩))

في ١٤ شباط/فبراير، اجتمع أعضاء المجلس في مشاورات للمجلس بكامل هيئته لتحديد شكل اجتماع بشأن كوسوفو طُلب أن يُعقد بصفة طارئة في وقت لاحق بعد ظهر ذلك اليوم. وقرر أعضاء المجلس أن يكون الاجتماع على شكل جلسة مناقشة خاصة لا يتدخل في النقاش فيها سوى أعضاء المجلس ووفد صربيا، وإن كان بمقدور أي دولة من الدول الأعضاء حضورها.

وبعد ظهر ذلك اليوم عقد المجلس، في الجلسة ٥٨٣٥، مناقشة خاصة بصفة طارئة للنظر في آخر التطورات التي استجدت في كوسوفو، بما فيها الأعمال التي تقوم بها مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو في إطار التحضير لإعلان الاستقلال من جانب واحد. وقال وزير الخارجية الصربي، فوك ييريميتش، إن صربيا لن تقبل أبدا إعلان إقليم كوسوفو الاستقلال من جانب واحد، وحذّر من عواقب وخيمة ستترتب من جراء دعم مثل هذا القرار على مستقبل العلاقات الدولية وسائر الحالات المماثلة. وطلب أن يكفل أعضاء المجلس تنفيذ جميع أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وميثاق الأمم المتحدة في مجملها، وقال إن الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو عليه التزاما بأن يعلن أن أي إعلان للاستقلال من جانب واحد هو إعلان لاغ وباطل لدى أعضاء المجلس وجهات نظر مختلفة بشأن الحالة، لكنهم شددوا على ضرورة تقييد كلا الجانبين بالتزامتهما بعدم اللجوء إلى العنف. ولم يتخذ المجلس أي إجراء بشأن المسألة.

وفي يوم الأحد، ١٧ شباط/فبراير، اجتمع أعضاء المجلس في مشاورات طارئة للمجلس بكامل هيئته للنظر في إعلان الاستقلال من طرف واحد الذي اعتمدته في وقت

سابق من ذلك اليوم جمعية كوسوفو، ولاتخاذ قرار بشأن شكل جلسة للمجلس تُعقد في ١٨ شباط/فبراير بناء على طلب من وفدي صربيا والاتحاد الروسي. وقدم الأمين العام إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن الأحداث التي اكتنف إعلان الاستقلال من طرف واحد. وقال إن الإعلان لم تعقبه حوادث عنف خطيرة، وإن مسؤوليته الأساسية هي الحفاظ على السلام والأمن في المنطقة، وإنه قد حث الأطراف على عدم اتخاذ إجراءات يمكن أن تهدد السلام والأمن. وأكد أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) سيظل يشكل الإطار القانوني لأنشطة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، ما لم يتخذ المجلس قرارا جديدا. ووافق أعضاء المجلس على إجراء مناقشة في اليوم التالي، لا يتحدث فيها سوى الأمين العام وأعضاء المجلس ووفد صربيا، وإن كان بمقدور أي دولة من الدول الأعضاء حضورها إذا طلبت ذلك.

وفي ١٨ شباط/فبراير، ناقش المجلس، في الجلسة ٥٨٣٩، الأحداث الأخيرة في صربيا وكوسوفو، بما فيها إعلان الاستقلال من طرف واحد الذي اعتمدته جمعية كوسوفو في ١٧ شباط/فبراير. وحضر الاجتماع الأمين العام، ورئيس صربيا، بوريس تاديتش. وكان بيان الأمين العام مطابقا تقريبا للإحاطة التي قدمها إلى أعضاء المجلس في مشاورات المجلس بكامل هيئته في اليوم السابق. وذكر الرئيس تاديتش أن إعلان إقليم كوسوفو الصربي الاستقلال من جانب واحد غير قانوني ويشكل انتهاكا للسلامة الإقليمية لبلده، وأن صربيا لن تعترف أبدا باستقلال كوسوفو. وطلب إلى الأمين العام أن يوعز إلى ممثله الخاص بإبطال الإعلان وحل جمعية كوسوفو. وكانت لدى أعضاء المجلس وجهات نظر مختلفة بشأن الحالة، لكنهم شددوا على ضرورة تقييد كلا الجانبين بالتزامهما بعدم اللجوء إلى العنف. ولم يتخذ المجلس أي إجراء بشأن المسألة.

وفي ٢١ شباط/فبراير، بحث أعضاء المجلس واعتمدوا، في مشاورات للمجلس بكامل هيئته، بياننا صحفيا (SC/9260)، كان قد قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الهجمات على سفارات في بلغراد في وقت سابق من ذلك اليوم. وأدان أعضاء المجلس هجمات الغوغاء على سفارات في بلغراد، التي أسفرت عن أضرار لحقت بمباني السفارات وعرضت أعضاء السلك الدبلوماسي للخطر. وذكر أعضاء المجلس بالمبدأ الأساسي المتمثل في حرمة البعثات الدبلوماسية والتزامات الحكومات المضيفة، بما في ذلك في إطار اتفاقية فيينا لعام ١٩٦١ بشأن العلاقات الدبلوماسية، بأن تتخذ جميع الخطوات المناسبة لحماية مباني السفارات. ورحب أعضاء المجلس بالخطوات التي اتخذتها السلطات الصربية لاستعادة النظام وحماية أعضاء وممتلكات السلك الدبلوماسي.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٦ شباط/فبراير، استمع المجلس، في جلسته ٥٨٤٦، إلى إحاطة من منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، روبرت سيرى، عن التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، ومن وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، جون هولمز، عن الحالة الإنسانية المتردية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعقب الاجتماع، عقد أعضاء المجلس مشاورات للمجلس بكامل هيئته لمناقشة هاتين الإحاطتين. وتبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن مضمون الإحاطتين، وأعربوا على وجه الخصوص عن قلقهم إزاء الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والهجمات الصاروخية اليومية المنطلقة من غزة ضد المدنيين الإسرائيليين. ولم يتخذ المجلس أي إجراء بشأن المسألة.

القضايا المواضيعية

الأطفال والصراعات المسلحة

في ١٢ شباط/فبراير، عقد المجلس، في جلسته ٥٨٣٤، مناقشة مفتوحة برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية ووزير الشؤون الخارجية في بنما، سعادة صمويل لويس نافارو، للنظر في تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح (S/2007/757). واستمع المجلس إلى بيانات من الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والصراع المسلح، رادىكا كوماناسوامي؛ والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، آن فينيمان، وممثلة قائمة مراقبة الأطفال والصراع المسلح، جو بيكر. وقبل اختتام الجلسة، اعتمد المجلس البيان الرئاسي S/PRST/2008/6 وفيه أحاط علما بالتقرير؛ وجدد التزامه بتنفيذ آليات الرصد والإبلاغ التي اعتمدت في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) ضمن إطار الفريق العامل الذي أنشئ بذلك القرار؛ وطلب إلى الأمين العام أن يعد تقريراً عن تنفيذ البيان الرئاسي، وسائر القرارات والبيانات الأخرى ذات الصلة.

مسائل أخرى

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

في ٢٠ شباط/فبراير اتخذ المجلس، في جلسته ٥٨٤١، القرار ١٨٠٠ (٢٠٠٨)، وفيه يأذن للأمين العام بأن يعين، في حدود الموارد المتاحة، قضاة مخصصين إضافيين للمحكمة

الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بحيث يزيد الحد الأقصى الحالي، البالغ ١٢ قاضيا، المنصوص عليه في النظام الأساسي للمحكمة إلى حد أقصى قدره ١٦ قاضيا في أي وقت من الأوقات، مع العودة إلى الحد الأقصى البالغ ١٢ قاضيا في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي ذاك القرار يذكر المجلس أيضا بأنه دعا المحكمة في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة لإتمام جميع أنشطة المحاكمات في الدرجة الابتدائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وإتمام أعمالها في عام ٢٠١٠ (استراتيجية الإنجاز للمحكمة)، وأكد في القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ على أهمية التنفيذ الكامل لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة.

الإرهاب والسلام والأمن الدوليان

المهجوم في قندهار

في ١٧ شباط/فبراير، بحث أعضاء المجلس واعتمدوا، في مشاورات للمجلس بكامل هيئته في إطار بند 'مسائل أخرى'، بيانا صحفيا (SC/9251) قدمه وفد إيطاليا عن الهجوم الانتحاري الذي حدث في ذلك اليوم في مقاطعة قندهار الأفغانية. وفي ذلك البيان، أدان أعضاء المجلس الهجوم، ولاحظوا مع الأسف أنه واحد من أبشع الهجمات التي وقعت في أفغانستان في السنوات الأخيرة وأنه استهدف المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وضباط الشرطة. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن تعازيهم، وشددوا على ضرورة تقديم مرتكبي هذا العمل البشع من أعمال الإرهاب ومدبريه ومموليه والجهات التي رعته إلى العدالة، وحثوا جميع الدول على التعاون بنشاط مع السلطات الأفغانية في هذا الصدد. وكرر أعضاء المجلس الإعراب عن قلقهم إزاء تزايد تهديد السكان المحليين، وقوات الأمن الوطنية، والقوات العسكرية الدولية وجهود المساعدة الدولية، الذي تفرضه حركة الطالبان وتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة غير المشروعة والمجرمون والمتورطون في تجارة المخدرات.